

Distr.: General
11 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٨ (ب) من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

البنيان المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين
البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	أولا - مقدمة
٣	٢٥-٤	ثانيا - التدفقات المالية وعمليات النقل الصافي التي جرت في الآونة الأخيرة
١٣	٦٧-٢٦	ثالثا - إصلاح البنيان المالي الدولي
١٤	٣٦-٣٠	ألف - المعايير ومدونات قواعد السلوك
١٦	٤٠-٣٧	باء - نظم أسعار الصرف والحسابات الرأسمالية
١٨	٥٢-٤١	جيم - عملية الإشراف والرصد المتعدد الأطراف
٢١	٦١-٥٣	دال - شروط وظروف المساعدة الدولية
٢٣	٦٧-٦٢	هاء - مشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات وتسويتها
٢٤	٨٠-٦٨	رابعا - الخاتمة: التعاون الدولي في ظل عالم تسوده العولمة

* A/56/50.

** قدم هذا التقرير بعد ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ لأن المشاورات التي دعي إلى إجرائها في الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٥ زاد الوقت الذي استغرقته أسبوعا عما كان متوقعا نظرا لغياب بعض من كان مقررا مشاورتهم.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٥ المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، واستفيد فيه من التحليل والتعاون المقدمين من شتى مكونات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، خاصة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن صندوق النقد الدولي^(١).

٢ - وقد استُكمل هذا التقرير بإضافتين حسب ما طلبته الجمعية العامة. أعد إحدهما البرنامج الإنمائي عن الاستقرار المالي الدولي بوصف ذلك مصلحة عامة عالمية، وأُعدت الأخرى من خلال تقارير الأونكتاد عن ما يقوم به من أنشطة لتشجيع التدفقات الخاصة على الأجل الطويل لأغراض التنمية. وفي حين أن هذا التقرير له مضمون خاص، فإن ما جاء به قد يكون استكمالا لتقرير العام الماضي^(٢).

٣ - ويوجز الفرع الثاني من التقرير ما طرأ من تطورات في الآونة الأخيرة على النقل الصافي للموارد المالية إلى البلدان النامية، في حين يتضمن الفرع الثالث دراسة للإجراءات الرئيسية المتخذة بصدد القضايا المعالجة في القرار ١٨٦/٥٥ وما أثير من شواغل إزاءها. ويتضمن الفرع الرابع، الذي اختتم به التقرير، محاولة لزيادة توحيد بنود جدول أعمال عالمي أوسع لإقامة بنيان مالي دولي جديد، ووضعه داخل العملية المفوضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتمويل لأغراض التنمية، الذي سيعقد في مونتري بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١) تتضمن التقارير الرائدة المقدمة من هذه الكيانات قدرا أكبر من المعلومات والتحليل يزيد عما يمكن إدراجه في هذا التقرير ومن هذه التقارير الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم؛ ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.C.1)؛ والأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D.6)؛ والأونكتاد، تقرير الاستثمار الدولي، ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D.12)؛ وصندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أيار/مايو ٢٠٠١، والبنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، ٢٠٠١.

(٢) "نحو نظام مالي دولي مستقر، يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية"، A/55/187، و Add.1 و 2.

ثانيا - التدفقات المالية وعمليات النقل الصافي التي جرت في الآونة الأخيرة

٤ - نقلت البلدان النامية كمجموعة ما مقداره ١٧٠ بليون دولار من "الموارد" المالية خلال عام ٢٠٠٠ إلى بلدان أخرى^(٣) ويمثل ذلك زيادة بنحو ٦٠ بليون دولار قياسا على عام ١٩٩٩، الذي شهد أيضا زيادة بنحو ٧٥ بليون دولار قياسا على عام ١٩٩٨ (انظر الجدول ١). وفي واقع الأمر، لم تحدث عمليات نقل مالية صافية بشكل جوهري إلى البلدان النامية منذ منتصف التسعينات. ويتجلى في زيادة النقل الخارجي الصافي خلال عام ٢٠٠٠ التطورات الإيجابية والسلبية على السواء من منظور البلدان النامية. وعلى الجانب الإيجابي حدث نقصان في حاجة البلدان المصدرة للنفط إلى التدفقات المالية الصافية نظرا لاستفادتها من ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط. وعلى الجانب السلبي، مرت بلدان نامية كثيرة بعمليات تكيف في ظل اتجاهات النمو البطيء، وسداد الديون، وانخفاض الطلب الفعلي على الموارد الخارجية.

الجدول ١ - النقل الصافي للموارد المالية إلى البلدان النامية، ١٩٩٣-٢٠٠٠

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٦٦,٢	٣٤,٣	٣٩,٩	١٨,٥	٥,٧-	٣٥,٢-	١١١,٢-	١٦٩,٨-
البلدان النامية							
أفريقيا:							
جنوب الصحراء							
٢,٥	٥,١	٦,٠	٥,١-	٣,٣-	١٧,١	٦,٣	١٤,٥-
الكبرى							
(فيما عدا نيجيريا							
١٩,٢	٣,٧	١٠,١	١٢,٢	١٢,٩	١٣,١	١٦,٤	١٥,٨
وجنوب أفريقيا							
١٠,٠	١,٩	٢٢,٩	٢٤,٦	٢٨,١-	١٢٧,٧-	١٢٥,٨-	١٠٢,٩-
شرق وجنوب آسيا							
أمريكا اللاتينية							
ومنطقة البحر							
١٤,٧	١٨,١	١,٦-	١,٣-	٢٠,٨	٤٢,٠	٧,٩	١,٦-
الكاربي							
٣٩,٠	٩,٢	١٢,٦	٠,٢	٤,٩	٣٣,٥	٠,٤	٥٠,٨-
غربي آسيا							
بند المذكرة							
البلدان الفقيرة المثقلة							
١٣,٠	١٠,٧	١١,٨	١١,٩	١٣,٦	١٦,٥	١٢,٨	٩,٢
بالديون							

المصدر: الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.C.I)، الجدول الثاني - ٤، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

(أ) تقديرات أولية.

(٣) استمدت إلى حد كبير البيانات والتحليلات الواردة في هذا الفرع من الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠١، الفصل الثاني. ويتضمن النقل الصافي للموارد أساسا التدفق الداخلي الصافي لرأس المال ناقصا التدفق الخارجي الصافي للإيرادات الاستثمارية؛ وهو بمول ميزان التجارة الخارجية بالسلع والخدمات (للاطلاع على تفاصيل إضافية عن هذا المفهوم، انظر الدراسة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.86.II.C.I)، المرفق الثالث.

٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت منطقة غرب آسيا أكبر قدر من التغيير، الأمر الذي يعكس الارتفاع الحاد في عائدات صادرات النفط التي فاقت كثيرا تمويل الواردات وأتاح تراكم احتياطات النقد الأجنبي. ومن ناحية أخرى، حدث اعتدال كبير في النقل الخارجي الصافي من بلدان جنوب وشرق آسيا خلال عام ٢٠٠٠، حيث عزز الانتعاش الاقتصادي القوي النمو في الواردات، ووصلت التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى أدنى مستوى لها. وحدث نقل مالي صافي ضئيل إلى الخارج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ٢٠٠٠، أساسا بسبب الصادرات المرتفعة من النفط والسلع المصنعة في بعض البلدان، رغم أن انخفاض إمكانية الحصول على الائتمان الخارجي في الأرجنتين في أواخر العام كان له أثره أيضا.

٦ - وقد اتجه النقل الداخلي الصافي في الموارد المالية إلى أفريقيا ككل إلى الاتجاه العكسي خلال عام ٢٠٠٠، بسبب زيادة عائدات الصادرات في عدد من البلدان المصدرة للنفط. وتم إلى حد بعيد المحافظة على النقل الداخلي الصافي للموارد المالية لتغطية العجز في الميزان التجاري المتعلق ببلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المستوردة للنفط، بينما حقق نقل الموارد المالية إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أدنى معدل له منذ عدة سنوات.

٧ - وتجلت هذه التطورات الحادثة في النقل الصافي للموارد المالية في مستوى التدفقات المالية إلى البلدان النامية، مع حدوث انخفاض في التدفقات الخاصة والرسمية على السواء (انظر الشكل ١).

التدفقات الخاصة

٨ - تقيدت التدفقات المالية الخاصة خلال عام ٢٠٠٠ بزيادة إجماع المستثمرين عن المخاطرة من جراء ضعف الأسعار في سوق الأوراق المالية، خاصة بالنسبة إلى أسهم المضاربة النسبية خلال النصف الثاني، وانتشار القلق إزاء احتمال حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي. وتجلت تحول شعور المستثمرين على هذا النحو في ارتفاع "الهامش" بين عائد سندات السوق الناشئة وسندات خزانة الولايات المتحدة، التي تمثل الصك المرجعي المعياري الحالي من الخطر. وكان ذلك ملحوظا بوجه خاص في الهوامش المتعلقة بسندات اقتصادات بلدان جنوب وشرق آسيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ وبإصدارات أمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني، حيث تأثرت الأخيرة بشدة من جراء الصعوبات التي أخذت في الظهور بالأرجنتين (انظر الشكل ٢).

٩ - وبعد عدة شهور من حالة الشك، نبع التدهور في عدم الثقة لدى المستثمرين في منتصف عام ٢٠٠١ عندما تلقى كل من الأرجنتين وتركيا، وهي دولة أخرى مهددة بأزمة

مالية، مساعدة تحت إشراف صندوق النقد الدولي دعماً لبرامج التكيف المعاد تصميمها. بيد أن حالة الشك الدائبة إزاء آفاق النمو في الاقتصاد العالمي استمرت تؤثر على شعور المستثمرين، وكذلك القلق إزاء احتمال استمرار الصعوبات التي يواجهها هذان البلدان الكبيران من بلدان البرامج.

١٠ - ويمكن وصف تدفقات الائتمان الخاصة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال عام ٢٠٠٠، على نحو ما كانت عليه في السنوات الأخيرة، بأنها شهدت انخفاضا صافيا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الأجنبية وتوقفا صافيا في التدفقات الداخلية الصافية للائتمان غير المصرفي (السندات أساسا). واستمر التضييق في الإقراض المصرفي الدولي المقدم لهذه البلدان، وتزايد دفعات السداد الكبيرة المقدمة من البلدان الآسيوية المتضررة بالأزمات، وانخفاض طلب هذه البلدان على الائتمان الخارجي الجديد، ومن البلدان المصدرة للنفط، في سياق آخر، وفقد الأرجنتين وتركيا إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وثمرت نتيجة إيجابية تمثلت في انخفاض متوسط نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان. ومن ناحية أخرى، استمر الارتفاع في تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية داخل أسواق

رأس المال الدولية منذ منتصف عام ٢٠٠٠، بسبب الزيادة في الهوامش، رغم الاعتدال الكبير في معدلات الفائدة داخل البلدان المتقدمة النمو.

١١ - وارتفع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال عام ٢٠٠٠ ولكن ظل حال التدفقات المالية الخاصة على ما هو عليه^(٤). وانحسر الاستثمار المتجه إلى عمليات الاندماج والتملك الخارجية في آسيا مع انتهاء موجة بيع الأصول داخل البلدان التي تعرضت لأكبر الأضرار من جراء الأزمة المالية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وفي حين تمكنت الدول التي لديها برامج واسعة للتحويل إلى القطاع الخاص، مثل البرازيل وبولندا وبيرو، من جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر، حدث نمو طفيف في استثمارات "المجال الأخضر" داخل القدرات الإنتاجية الجديدة. واستمر تركيز تدفقات الاستثمار داخل الاقتصادات المتوسطة الدخل في آسيا وأمريكا اللاتينية. واستمر الارتفاع في تدفقات الاستثمار المباشر المتجهة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي حين انخفضت كل تدفقات الاستثمار إلى أفريقيا، اتجهت بعض التدفقات الجوهرية إلى بلدان معينة ومنها جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومصر. وتركز أساسا الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال عام ٢٠٠٠ على الموارد الطبيعية وقطاعات البنية الأساسية.

١٢ - وقد تراجع المستثمرون الدوليون بصورة كبيرة عن الاستثمار في حوافز حقوق الملكية داخل الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وما بدأ كدفع جوهرى في الأموال إلى أسواق الأوراق المالية الناشئة عند بداية العام، انتهى الآن إلى مجرد تدفق صاف ضئيل عن العام ككل. وتوازى الضعف في أسعار الأوراق المالية الناشئة عامة مع تراجع الأسعار في أسواق الأوراق المالية داخل أسواق الأوراق المالية بالاقتصادات المتقدمة النمو، وهو ما عجل به الهبوط في تعديلات الإيرادات المتوقعة للأوراق المالية داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات. كما أفضى ارتفاع حدة القلق إزاء توقعات النمو للبلدان النامية، في إطار التباطؤ الاقتصادي العالمي، إلى مزيد من الهبوط في أسعار أسواق الأوراق المالية الناشئة. وواصلت أسعار الأوراق المالية العالمية انخفاضها الحاد خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ ولم تبدأ في الاستقرار وإبداء بعض مظاهر الانتعاش إلا في الربع الثاني.

(٤) للحصول على مزيد من التفاصيل عن الاستثمار الأجنبي المباشر، انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.OI.II.D.12)، والأمم المتحدة، الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها، ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.OI.II.C.2)، الفصل الثاني.

التدفقات الرسمية وتخفيف عبء الديون

١٣ - تجلّي في هبوط تدفقات التمويل الرسمي خلال عام ٢٠٠٠، على النحو المبين في الشكل ١، استمرار هبوط المساعدة في حالات الطوارئ المقدمة إلى البلدان التي تمر بأزمات مالية. وتجلى ذلك بوجه خاص في حالة صندوق النقد الدولي، الذي تلقى دفعات سداد صافية من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بلغ مجموعها ١٠ بليون دولار للسنة الثانية على التوالي^(٥) وبالمثل، أفضى إلى حد كبير انتهاء الارتفاع المفاجئ في عمليات الإقراض في حالة الطوارئ المقدمة من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، إلى هبوط مجموع التزامات هذه المؤسسات بتقديم الموارد (قروض ومنح) بنسبة ٨ في المائة، محسوبة بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف، لتصل إلى مستوى ٤٢ بليون دولار^(٦). بيد أنه في إطار هذا المجموع زادت بصورة طفيفة عام ٢٠٠٠ الالتزامات المقدمة من الصناديق المتعددة الأطراف ذات الشروط التساهلية بعد هبوطها عام ١٩٩٩. وفي واقع الأمر، استقرت إلى حد كبير الالتزامات الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة بشروط تساهلية (انظر الشكل ٣ أدناه)، وذلك رغم فترات الهبوط والارتفاع التي شهدتها خلال التسعينات الصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف ذات الشروط غير التساهلية، المتمثلة أساساً في المصارف الإنمائية.

١٤ - وقدمت أساساً الموارد اللازمة للبرامج المتعددة الأطراف ذات الشروط التساهلية من المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمول أيضاً المساعدة المالية المتعددة الأطراف والتعاون التقني. وانخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ١,٦ في المائة بالأسعار الرسمية وأسعار الصرف عام ٢٠٠٠^(٧). وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كجزء من الناتج القومي الإجمالي فأصبحت ٠,٢٢ في المائة

(٥) انظر الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠١، الجدولان ألف - ٢٣ و ألف - ٢٤.

(٦) المرجع نفسه، الجدول ألف - ٢٧.

(٧) هناك عامل يتصل بالتعريف في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٠: إذ لم تعد لجنة المساعدة الإنمائية تطلق لفظ المساعدة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان والأقاليم التالية: أروبا، وبوليفيا الفرنسية، وجبل طارق، وجمهورية كوريا، والجمهورية العربية الليبية، وماكاو (الصين)، وجزر الأنتيل التابعة لهولندا، وكاليدونيا الجديدة، وجزر ماريانا الشمالية، وجزر فرجن (المملكة المتحدة). وفي معرض التكيف مع هذه التغيرات، انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٢ في المائة بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف. ويتضح إلى حد كبير أثر إعادة التصنيف هذا في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من فرنسا (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "العوامل الخاصة التي توضح أثر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية: لجنة المساعدة الإنمائية تعلن أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية عن عام ٢٠٠٠"، باريس، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٠,٢٤ في المائة عام ١٩٩٩، وهي نسبة تقل كثيرا عن الرقم المستهدف للمعونة البالغ ٠,٧ في المائة الذي أوصت به شتى منتديات الأمم المتحدة.

١٥ - وكان أحد العوامل الرئيسية في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٠ هو الانخفاض بنسبة ١٨ في المائة في مساهمة أكبر الجهات المانحة، اليابان، نتيجة لانتهاؤ مساهماتها الاستثنائية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت المساهمات المقدمة من المملكة المتحدة وعدد من البلدان الأخرى. وتحيط الشكوك بفرص عودة الزيادة في مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تكتنف المشاكل فرص تقديم تدفقات من بعض الجهات المانحة الرئيسية. وفي ظل التباين الشديد في توزيع جهود المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين البلدان المانحة، المقاسة بالنسبة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والنتائج القومي الإجمالي، الأمر الذي يزيد إلى حد كبير في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من كثير من البلدان المانحة، فإن هذا التباين هو أحد التحديات الأساسية أمام زيادة مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية اليوم. وتمثل مواجهة هذا التحدي بشكل خاص جزءا هاما من أجزاء الجهد المبذول للوفاء بالتزام الوصول إلى الأرقام المستهدفة للتنمية في الألفية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا^(٨).

١٦ - وعلاوة على ذلك، نقلت الجهات المانحة جزءا متزايدا من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل المبالغ اللازمة للمصالح العامة العالمية^(٩). وفي حين أن من اللازم توفير التمويل الملائم لبرامج المصالح العامة العالمية، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية^(١٠). لذا، من المهم استطلاع المصادر والآليات اللازمة لتوفير موارد إضافية للمصالح العامة العالمية.

(٨) "انظر إعلان الأمم المتحدة للألفية"، قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٩) World Bank, Global Development Finance, 2001, Washington D.C. 2001. Pp. 109-110.

(١٠) للاطلاع على تفاصيل هذا الرأي المقدم من لجنة الأمم المتحدة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، انظر: "Towards a new Compact"، تقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، (متاح على العنوان www.un.org/esa/coordination/ecesa).

١٧ - وحيث إن خدمة الديون الخارجية تمثل في أغلب الأحيان استنفادا رئيسيا للميزانيات الحكومية والتدفقات المالية، الأمر الذي يحوّل بالفعل مسار الموارد بعيدا عن التنمية وجهود الحد من الفقر، فإن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ المبادرة المعززة للدول الفقيرة المثقلة بالديون يمثل أيضا عاملا حاسما في تحقيق أهداف الألفية. وهناك اتفاق واسع على أن الوفاء بالحاجة إلى إحداث زيادة جوهرية في النقل الصافي للموارد المالية لدعم تلك الجهود، يستلزم ألا يكون تخفيف أعباء الديون الرسمية على حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي واقع الأمر، ينبغي أن يُستكمل تخفيف عبء الديون بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، أساسا في شكل منح وقروض مقدمة بشروط تساهلية إلى حد كبير.

١٨ - ووصل ٢٢ من البلدان المؤهلة "نقطة البت" في تخفيف عبء الديون بمقتضى المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وتقدم بلد واحد آخر - تشاد - نحو هذه النقطة في أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث تأهل للتخفيف المؤقت لعبء الديون. واعتبارا من بداية حزيران/يونيه ٢٠٠١، وصلت أوغندا

وبوليفيا وحدهما إلى "نقطة التمام"، وتأهلا بذلك للإعفاء الكامل من عبء الديون^(١١). وسيتلقى الاثنى والعشرون بلدا حوالي ٣٤ بليون دولار في صورة تخفيف عبء الديون عند إتمام برامج هذه البلدان، وهو ما يمثل ثلثي النفقات الدولية المطلوبة للمبادرة عند تطبيقها على جميع البلدان المؤهلة. ومن المقدر أن يصل مجموع مبالغ تخفيف عبء خدمة الديون إلى ٥٣ بليون دولار إذا ما أضيف إلى التخفيف التقليدي لعبء الديون والإعفاء الثنائي من الديون. وسيفرض الالتزام بتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض رصيد الديون المستحقة على البلدان الاثنى والعشرين بمقدار النصف، أو ما يعني تخفيضها بمقدار ٢٠,٣ بليون دولار بالقيمة الصافية الحالية. ومن ثم سينخفض رصيد الديون كنسبة مئوية من صادرات هذه البلدان إلى ما متوسطه ١٢٦ في المائة، وهي نسبة لا تزال عالية جدا، رغم أنها تمثل نصف المستويات التي كانت سائدة قبل تخفيف عبء الديون، وسوف تكون متناظرة مع نسب البلدان النامية الأخرى؛ كما ستخفض دفعات سداد خدمة الديون بحوالي الثلث.

١٩ - بيد أنه ما زالت هناك بعض العقبات أمام التنفيذ السريع لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. ويشور القلق بوجه خاص إزاء انخفاض مستويات التمويل المقدم للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد بلغ مجموع المساهمات الثنائية المدفوعة أعلى قليلا من ثلث المبلغ المتعهد بدفعه في نهاية آذار/مارس ٢٠٠١. فقد تعهد تقريبا جميع الدائنين المتعددي الأطراف بتخفيف مؤقت لعبء الديون عند وصول البلدان إلى نقطة البت. ومن المتوقع أن تغطي العائدات المحققة من قيام صندوق النقد الدولي ببيع ما قيمته حوالي ٨٠٠ مليون دولار من الذهب بالأسواق التزاماته في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتم تمويل تخفيف عبء الديون أيضا عن طريق البلدان المانحة والمؤسسات الدولية في شكل خفض في التزامات خدمة الديون المستحقة للبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ويتم تنفيذ هذا الترتيب على أساس "الدفع حين الميسرة". لذا فمن الحيوي تيسير سير مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بما يسمح بوصول المساهمات في الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وقت أكثر ملائمة.

٢٠ - وهناك شاغل آخر هو الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ برنامج تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فيما بعد انتهاء الصراع. إن وضع برنامج لتقديم المساعدة

(١١) للحصول على معلومات إضافية، انظر "مشاكل الديون وخدمة الديون الواسعة النطاق للبلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناشئة عن عدم الاستقرار المالي العالمي"، تقرير الأمين العام (A/56/262). وللحصول على تحليل تفصيلي لآثار تخفيف عبء الديون على مؤشرات مختارة للديون في هذه البلدان، انظر التقرير المقدم إلى اللجنة الإنمائية "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: تقرير مرحلي"، واشنطن العاصمة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

الطائرة فيما بعد انتهاء الصراعات وقيام صندوق النقد الدولي بتنفيذه، ينبغي أن يكون من شأنه المساعدة في التعجيل بالعملية^(١٢). وفي الوقت ذاته، فإن إبداء المرونة في تنفيذ المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع مراعاة سجل هذه البلدان في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وإصلاح المؤسسات، سيكون متفقاً مع حالتهما الخاصة.

٢١ - وكانت هناك شواغل إزاء مدى استدامة مستوى الرقم المستهدف للديون المتبقية علىفرادى الدول التي تتلقى إعفاء من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد عانى بعض تلك البلدان من تدهور شديد وطويل الأمد في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها. وحيث إنه لم يتم عند حساب إيرادات التصدير المتوقعة والإيرادات الحكومية الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مراعاة هذه التطورات، أقر باحتمال أن تتقهقر هذه البلدان في ظل هذه الظروف إلى حالة عدم القدرة على تحمل الديون^(١٣). وفي ظل هذه الظروف، ستكون هناك حاجة إلى مساعدة إضافية ملائمة، ومن الأفضل أن تكون في شكل منح، بغية كفالة الخروج المطلوب من أزمة الديون.

٢٢ - وبالإضافة إلى الاحتياجات الخاصة لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يشهد عدد كبير آخر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مستويات غير منضبطة من الديون و/أو عدم توافق خطير بين احتياجاتها من التمويل وهيكل استحقاق أجل ديونها. إن مستوى الدين هذا وصورته يتركان هذه البلدان معرضة لتغيرات معاكسة ومفاجئة في العوامل الاقتصادية الداخلية أو الدولية. ومن شأن تحسين نظم إدارة الديون في هذه البلدان أداء دور هام لتخفيف حدة هذه المشكلة.

٢٣ - وحيث إن معظم هذه البلدان لديها إمكانية للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية فإن لديها التزامات تجاه الدائنين من القطاع الخاص والقطاع الرسمي. وفي حين أن هناك اتفاقاً على أن تسوية أزمة الديون بالنسبة لهذه البلدان تتطلب إعادة هيكلة الديون، هناك قلق أيضاً إزاء بعض آثارها المحتملة. فأولاً، هناك المخاطرة بمواجهة "الخطر المعنوي"، وهو

(١٢) اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠١، كانت البلدان التي اعتبر أنها مشمولة بأغراض مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخوض صراعات مسلحة هي أنغولا وبورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وغينيا بيساو وميانمار. وخرجت إثيوبيا في الآونة الأخيرة من حالة صراع مسلح، بعد أن وقعت اتفاقاً لإنهاء الأعمال القتالية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. (انظر أيضاً البلاغ الصادر عن الدورة المشتركة لصندوق النقد الدولي واللجنة المالية واللجنة الإنمائية، (واشنطن العاصمة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١)، الفقرة ١٠).

(١٣) انظر International Development Association (World Bank) and IMF. "The Challenge of Maintaining Longterm External Sustainability," (Washington, D.C. 18 April 2001). P.1

التشجيع الذي يلقيه الدائنون التابعون للقطاع الخاص بالدخول في مخاطرة أعلى (انظر الفرع ثالثا - هاء). وثانيا، وهو أمر ذو صلة، القلق إزاء احتمال أن يؤدي تخفيف العبء عن هذه البلدان إلى خفض الموارد المتعددة الأطراف المتاحة لبلدان نامية أخرى.

٢٤ - وحيث إن نادي باريس هو مركز إعادة هيكلة الديون الثنائية الرسمية، ثمة حاجة لمواصلة تحسين عملية وضع مبادئ أوضح وآليات أكثر شفافية لحل مشاكل الديون الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الحوافز المقدمة كي تشارك جميع الدائنين الثنائيين بشكل تام في مفاوضات الديون.

٢٥ - وحيث إن الدائنين من القطاع الخاص قد قللوا فيما يبدو في أغلب الأحيان من قدر المخاطر الكامنة في ما يتخذونه من قرارات بشأن الإقراض، فإن المجتمع الدولي ملتزم ببذل جهود لإشراك الدائنين من القطاع الخاص في وضع حلول للديون خلال أزمات الديون المقبلة. وقد وضعت في أشكال شتى الآليات الضرورية وعملية التنسيق بين الدائنين من القطاعين العام والخاص (انظر الفرع ثالثا - هاء).

ثالثا - صلاح البنيان المالي الدولي

٢٦ - في أعقاب الأزمة الآسيوية، تشكل بسرعة توافق آراء واسع على الحاجة إلى خفض عدم الاستقرار المفرط في النشاط الاقتصادي والمالي الدولي أو العمل على احتواء آثاره. وكان هناك، بنهاية العقد، اتفاق عام على أهداف عريضة تتعلق بالسياسات وترمي إلى عمل ذلك، بما يشمل توفير بيئة اقتصادية كلية متينة ومستقرة ونظم مالية قوية تعمل بشكل جيد. ولزم توفير كل ذلك داخل البلدان المصدرة لرؤوس الأموال والمستوردة لها على حد سواء.

٢٧ - وكان هناك أيضا اتفاق واسع على كثير من العوامل المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف وتحول كثير من الاستنتاجات العامة التي تم التوصل إليها على مدار السنوات القليلة الماضية إلى سياسات وممارسات ملموسة. ولا يعني ذلك أنه ليس هناك نزاعات، ولكن صانعي السياسات حول العالم يعملون إلى حد كبير استنادا إلى تقييم مشترك يختص بنوعية السياسات المطلوبة للتنفيذ في عدة مجالات وتحولت بؤرة التركيز إلى التنفيذ والتقييم والتنقيح. وتفكر من جديد أيضا معظم المؤسسات المالية الدولية الرئيسية في أفضل وسيلة لمساعدة البلدان في هذا الصدد. ومن بين القضايا المتعلقة كيفية تحسين إدماج آراء واحتياجات جميع الدول في عملية مواصلة وضع بنيان مالي دولي جديد.

٢٨ - ويعني التحول إلى التأكيد على التنفيذ أن المساعدة التقنية المركزة على الاحتياجات الخاصة لدى كل بلد قد أصبحت عنصرا لازما في فعالية العمل من أجل إصلاح البنيان المالي

الدولي. ويمثل كل من المساعدة والدعم في المجال التقني عاملا حيويا في كفالة عدم إهمال أي بلد في الجهود المبذولة لزيادة المرونة المالية عالميا. ومن ثم فمن المهم تعزيز التعاون فيما بين شتى الجهات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، في ضوء الطلب المرتفع والمتزايد على المساعدة التقنية، بغرض تعبئة الموارد الإضافية اللازمة له.

٢٩ - ورغم التقدم الكبير المحرز في إصلاح البنيان المالي الدولي، فليس هناك أي مجال للتواكل. إن أحداث الأزمة التي شهدتها في الآونة الأخيرة الأرجنتين وتركيا هي تذكير قوي بضرورة عمل المزيد. ويتعين أيضا على صانعي السياسات التهيؤ للتكيف مع الاضطراب المحتمل في النظام المالي والاقتصاد الحقيقي على حد سواء من جراء الاختلالات التي شهدتها المرحلة الطويلة من التوسع الاقتصادي في الآونة الأخيرة.

ألف - المعايير ومدونات قواعد السلوك^(١٤)

٣٠ - هناك جزء جوهري من استراتيجية إصلاح البنيان المالي الدولي هو تشجيع البلدان على تعزيز نظمها المالية ونظمها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية عن طريق وضع معايير ومدونات دولية للممارسات الجيدة ثم الترويج لتنفيذها على نطاق واسع. وتشمل المعايير والمدونات الرئيسية مجالات من قبيل الشفافية في الحكم، والإشراف على القطاع المالي، والحكم المشترك، والأطر القانونية والمؤسسية الملائمة.

٣١ - وقد وضعت المعايير والمدونات داخل هيئات متخصصة تضم عضوية متنوعة. ووضع بعض من المعايير والمدونات داخل صندوق النقد الدولي (على سبيل المثال بشأن الإحصاءات المالية، والشفافية في السياسات النقدية والمالية) وصُمم البعض الآخر داخل مننديات البلدان المتقدمة النمو (الإشراف المصرفي داخل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، والحكم المشترك داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وفي الأنواع الأخيرة من الحالات، تساءلت بعض الاقتصادات النامية والناشئة عما إذا كان يلزم لها أن تطبق المدونات التي لم تشترك في وضعها. واستجابة لذلك، بذلت بعض الهيئات ذات العضوية المحدودة جهودا للتشاور مع البلدان غير الأعضاء، رغم أن هناك توافقا في الآراء على أنه يمكن عمل المزيد لرفع مشاركة البلدان النامية في العملية ككل.

٣٢ - وثمة شاغل آخر هو تزايد عدد المعايير الجديدة. وقد أصدرت شتى الهيئات ما يزيد عن ٨٠ من شتى المعايير. وللتكيف مع هذا الفيض من المعايير، تعين على مؤسسات بريتون وودز وكذلك منتدى الاستقرار المالي اختيار مجموعة رئيسية من المعايير تتصل اتصالا مباشرا بتشجيع النظم المالية السليمة (انظر الجدول ٢ أدناه).

(١٤) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لهاتين القضيتين انظر ”نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية“، A/5/187، الفقرات ٢٤-٤١.

الجدول ٢

المعايير الرئيسية اللازمة للنظام المالي الوطني السليم واخذدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(أ)

موضوع المجال	المعيار الرئيسي	الهيئة المصدرة
نشر البيانات	المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات	صندوق النقد الدولي
الشفافية في السياسة المالية	مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية	صندوق النقد الدولي
الشفافية في السياسات النقدية والمالية	مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية في السياسات النقدية والمالية	صندوق النقد الدولي
الإشراف المصرفي	المبادئ الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال	لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي ^(ب)
الإشراف على التأمين	المبادئ الرئيسية للتأمين	الرابطة الدولية للجهات المشرفة على التأمين ^(ج)
تنظيم الأوراق المالية	أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ^(د)
نظم السداد	المبادئ الرئيسية لتنظيم الخاصة للسداد بانتظام	اللجنة المعنية بنظم السداد والتسويات ^(هـ)
الحكم المشترك	مبادئ الحكم المشترك	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الحاسبة	المعايير المحاسبية الدولية	المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ^(و)
مراجعة الحسابات	المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات	الاتحاد الدولي للمحاسبين ^(ز)
نظم الإعسار وحقوق الدائنين	المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الإعسار الفعال وحقوق الدائنين	البنك الدولي

المصدر: صندوق النقد الدولي، مذكرة المعلومات العامة رقم ١٧/١، ٥ آذار/مارس ٢٠٠١.

(أ) أبرز منتدى الاستقرار المالي مجموعة مؤلفة من ١٢ معياراً رئيسياً و ١١ معياراً متطابقاً في قائمة منتدى الاستقرار المالي وقائمة الصناديق الاستثمارية/المصارف. وبالإضافة التي أضافها المنتدى هي "التوصيات الأربعون بشأن فرقة عمل الإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (<http://www.fsforum.org/standards>).

(ب) لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي.

(ج) الرابطة الدولية للجهات المشرفة على التأمين.

(د) المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

(هـ) اللجنة المعنية بنظم السداد والتسويات.

(و) المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

(ز) الاتحاد الدولي للمحاسبين.

٣٣ - وكان يُنظر في البداية إلى العمل بشأن المعايير ومدونات قواعد السلوك الدولية على أنه وسيلة لوضع البلدان داخل مجموعات منفصلة وفقا لدرجة التزامها بقواعد وأنظمة موحدة معينة، حيث يتعرض المتواري للعقاب من المجتمع الدولي أو الأسواق المالية. وتمثل الآن وجهة النظر السائدة في أن التركيز على المعايير ومدونات قواعد السلوك هو جهد تطوعي تعاوني يرمي إلى تعزيز النظام العالمي، ومن ثم البيئات الاقتصادية والمالية الدولية والداخلية.

٣٤ - وتحقيقا لهذه الأهداف على أفضل وجه، يجب أن يراعي في الدرجة المتوقعة من تنفيذ البلدان للمعايير ومدونات قواعد السلوك الدولية، التباين في مراحل تطور الأسواق الاقتصادية والرأسمالية، والقدرات الإدارية، وسياسات الإصلاح، فضلا عن التقاليد الثقافية والقانونية. وبالتالي، يستلزم التنفيذ وضع أولويات حتى بالنسبة للمعايير الرئيسية وفقا للظروف الفريدة التي يمر بها كل بلد. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيجاد الوسائل الكفيلة بالجمع بين التمييز الملائم في تنفيذ وتقييم المعايير والحاجة إلى المحافظة على عالميتها.

٣٥ - إن قيام الصندوق الدولي والبنك الدولي بتقييم مدى الالتزام بالمعايير ومدونات قواعد السلوك يمكن أن يكون له دور هام في تحسين البنية الأساسية اللازمة للنمو والاستقرار داخل البلدان. ومن اللازم ألا تجري هذه التقييمات بطريقة ميكانيكية تحدد "من الناجح ومن الفاشل". وينبغي لها بالأحرى أن تساعد البلدان على وضع أولويات للمعايير و/أو أجزائها ذات الصلة، مع إدخال تحسين تدريجي على مدى الالتزام بها.

٣٦ - ولن يؤثر تنفيذ المعايير على تسعير الائتمان أو الاستثمار أو تخصيصهما في اقتصاد ما إلا في حالة استخدام المشاركين في السوق للمعلومات عن مدى التزام هذا الاقتصاد بالمعايير فيما يتخذونه من قرارات بشأن أعمالهم. ونظرا لحدثة الكثير من المعايير، فإن معظم المشاركين بالأسواق ليسوا على دراية بها أو بأعمال التقييم المتعلقة بالصناديق/المصارف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصدر منتدى الاستقرار المالي توصيات ترمي إلى رفع المستوى العام للوعي بالمعايير فيما بين المشاركين داخل الأسواق. وقد أثمرت بالفعل عمليات الاتصال التي قام بها المنتدى وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتمثل ذلك في قيام عدة مؤسسات مالية خاصة بإدراج نتائج تقييم المعايير في عمليات صنع قراراتها.

باء - نظم أسعار الصرف والحسابات الرأسمالية

٣٧ - إن أحد مجالات السياسة المالية الدولية الذي تتباين فيه تباينا شديدا الممارسات فيما بين البلدان هو اختيار نظم أسعار الصرف والحسابات المالية. وقد تركز الحوار الذي جرى في الآونة الأخيرة بشأن اختيار نظم أسعار الصرف الملائمة بالنسبة للبلدان النامية على الحل

ذي القطبين أو ”الركنين“. ويقول مناصرو هذا الرأي إن البلدان التي تختار الانفتاح التام أمام تدفقات رأس المال الدولية ليس لديها بديل عملي سوى، من ناحية، تثبيت الصارم لأسعار الصرف، مثل استخدام قائمة العملات أو الارتباط بالدولار (التغاضي عن العملة المحلية)، ومن ناحية أخرى، التعويم التام لأسعار الصرف. وهم يحتجون بأن نظم السياسات المتوسطة بين التثبيت الصارم والتعويم التام غير مستدامة. وينبع هذا الرأي من الحقيقة التي مفادها أن كل أزمة من الأزمات المالية الرئيسية التي وقعت منذ عام ١٩٩٤ كان داخلا فيها بلدان تتبع نظام تثبيت أسعار الصرف مع المرونة فيه في الوقت نفسه. ومنذ وقوع الأزمة الآسيوية، تحركت الاقتصادات الناشئة عموما صوب نظم أكثر مرونة لسعر الصرف، في حين اتخذ عدد ضئيل من البلدان الدولار كعملية وطنية لها.

٣٨ - بيد أنه يبدو أن النظاميين القائمين على طرفي النقيض، خاصة ”التثبيت الصارم“ قد لا يكونا ملائمين إلا في ظروف محددة. فهناك مجموعة متنوعة واسعة من ترتيبات المعدلات المرنة ودرجات الانفتاح الممكنة في حسابات رأس المال التي من شأنها إحداث التوافق بين الاستقرار والمرونة وتتلاءم مع أهداف النمو والتنمية بكل من بلد من البلدان. وبالإضافة إلى درجة انفتاح حسابات رأس المال، فإن العوامل الأخرى التي تؤثر على اختيار نظام سعر الصرف تشمل حجم الاقتصاد، وهيكل التجارة والاستثمار، ومستوى التنمية الاقتصادية والمالية. ومع تغير هذه الظروف، تتغير طبيعة نظام سعر الصرف المطلوب.

٣٩ - وفي إطار النطاق الإنمائي، يكون الاتساق بين مستوى الانفتاح المالي ونظام سعر الصرف مهم بصورة خاصة. ففي حين أن مؤشرات التطور المالي الأكبر مرتبطة بوجود ضوابط أقل شدة على رأس المال وترتيبات أكثر مرونة لأسعار الصرف، فإن أحد الدروس المستفادة من أزمات التسعينات هو أهمية تهئية القطاع المالي لمواجهة التقلب المصاحب للانفتاح الزائد. وعلاوة على ذلك تضرر كل من الإشراف والمراجعة بالأزمات المالية حتى في البلدان التي طبقت نظام البلدان الصناعية. ومن ثم، فإن القطاع المالي المتين قد لا يكون كافيا لحماية الاقتصادات الناشئة الصغيرة من تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية، حتى لو أدير بنجاح. وبالنسبة لهذه البلدان، يمكن إضافة خط دفاعي آخر يشمل أنظمة حكيمة تحد من التدفقات الرأسمالية القصيرة الأمد وتدخل الوسطاء الماليين في أسعار العملات الأجنبية.

٤٠ - وتتمثل وجهة النظر المتفق عليها الآن في أن تعظيم فرص النمو والتنمية إلى أقصى حد مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد في الوقت نفسه، يستلزم أن يكون الاندماج في النظام المالي العالمي تدريجيا ومعدا إعدادا جيدا. وفي إطار هذا الإعداد، يتعين على المجتمع الدولي

توفير المشورة العملية والمساعدة التقنية بشأن ترتيب تطوير القطاع المالي، وتحرير حساب رأس المال، وإحداث التوافق في التغييرات المدخلة على نظم أسعار الصرف.

جيم - عملية الإشراف والرصد المتعددة الأطراف

٤١ - يمثل الإشراف المتعدد الأطراف على السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية مرتكزا رئيسيا ثانيا للبنان المالي الدولي بعد امتثال المعايير ومدونات قواعد السلوك. إن الإشراف هو خدمة تقدم لفرادى البلدان ومصلحة عامة عالمية على السواء. وهو الأداة الرئيسية المتاحة أمام المجتمع الدولي لدرء الأزمات. ويضطلع صندوق النقد الدولي بمسؤولية أساسية عن الإشراف المتعدد الأطراف. وإلى جانب هذه المؤسسة العالمية، هناك ترتيبات فيما بين تجمعات البلدان الإقليمية ودون الإقليمية من أجل الإشراف المتبادل. وهذه الترتيبات استكمال مفيد للإشراف المتعدد الأطراف وينبغي تشجيعها بقدر أكبر.

٤٢ - وإلى جانب مجالات السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية، يركز الإشراف الآن على تحسين الشفافية في سياسات البلدان، وتطوير وتنفيذ شتى المعايير المشار إليها أعلاه. ويجري إيلاء مزيد من الاهتمام بتعريف وتخفيف حدة جوانب ضعف محددة داخلية وخارجية من شأنها زيادة إمكانية حدوث الأزمات المالية.

٤٣ - وبالنسبة إلى المجال الأخير، أولي في الآونة الأخيرة اهتمام بالأسواق المالية، داخليا ودوليا، وبآثارها على استدامة التدفقات الرأسمالية. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أنهى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضع مبادئ توجيهية من أجل إدارة الدين العام وكتيب عن تطوير أسواق الدين العام الداخلي. ويوفر الصكان أدوات مفيدة لمساعدة البلدان على معالجة القضايا التي قد تنور من جراء التدفقات الرأسمالية المتقلبة. وتم أيضا تعميم مسودة أولية للمبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطي عن طريق الصندوق للتعليق عليها. ومن المتوقع أن تكون المسودة المنقحة للمبادئ التوجيهية، وكذلك ورقة فنية عن نظم الإنذار المبكر جاهزتين قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهو موعد اجتماع اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

٤٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٩، أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تقييم القطاع المالي لتعزيز التركيز على رصد القطاعات المالية. وترمي هذه المبادرة المشتركة للرصد والتقييم إلى تعيين مواطن القوة والضعف والمخاطر في النظم المالية التي يتبعها كل بلد على حدة، وبعدها مساعدة البلدان على تصميم السياسات اللازمة لعملية التصدي ثم تأكيد احتياجات التطوير القطاعي والمساهمات التقنية.

٤٥ - وفي معرض وضع الأولويات اللازمة لتحديد البلدان المطلوب تقييمها، تم التركيز على البلدان الهامة من الوجهة المنهجية، رغم أن هذا النهج يطبق تطبيقاً عاماً. وبعد تقييم ١٢ بلداً تجريبياً، أوضحت الخبرة أن تحليل القطاع المالي ككل عن طريق فريق خبراء متعدد التخصصات يمكن أن يوفر نظرات متعمقة وثرية فيما يتعلق بمواطن ضعف النظم المالية الداخلية. وفي واقع الأمر، أعربت البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء عن رغبة قوية للمشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، رغم أنها طوعية. وبعد المرحلة التجريبية، يرمي البرنامج إلى تناول نحو ٢٥ بلداً سنوياً.

٤٦ - وإلى جانب برنامج تقييم القطاع المالي لصالح أسواق رأس المال الداخلية، كانت هناك عدة مبادرات ترمي إلى تحسين فهم ورصد أسواق رأس المال والإشراف عليها وتعزيز القدرة على معالجة القضايا المنهجية المتصلة بتطوير أسواق رأس المال. وبغية تعميق العمل في هذا المجال، قرر صندوق النقد الدولي في آذار/مارس ٢٠٠١ إنشاء إدارة جديدة لأسواق رأس المال. وقام الصندوق أيضاً بتوسيع نطاق مباحثاته مع المشاركين في الأسواق المالية من خلال الفريق الاستشاري لأسواق رأس المال التابع له. ويمثل ذلك إكمالاً لتعزيز الأسواق المالية الداخلية داخل البلدان المستوردة لرأس المال عن طريق السعي لخفض التقلب عند مصدر الأموال.

٤٧ - وأُحرز أيضاً بعض التقدم في تنفيذ التوصيات المبينة في تقارير الأفرقة العاملة التابعة لمنتدى الاستقرار المالي بشأن المؤسسات العالية الاستدانة، والمراكز المالية الخارجية. ومنذ إصدار التقارير في آذار/مارس ٢٠٠٠، اتخذ بعض المراكز المالية الخارجية إجراءات ترمي إلى تعزيز التعاون الإشرافي والتنظيمي والممارسات المتعلقة بالمعلومات. وبدأ بعض هذه المؤسسات، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أيضاً، تنفيذ برامج تشمل إجراء تقييمات طوعية لمدى تنفيذ المعايير ذات الصلة، فضلاً عن التدابير الكفيلة بزيادة الشفافية وقيام المراكز المالية الخارجية بتوفير المعلومات الإحصائية بشكل أفضل. ومع ذلك، لم تبد جميع المراكز المالية الخارجية الالتزام اللازم للوفاء بالمعايير الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، من المهم ملاحظة أن النشاط المالي يمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية بالنسبة إلى عدد من تلك المراكز. ومن المحتمل أن يفضي تطبيق المعايير الدولية إلى تقليل جاذبية هذه المراكز ومن ثم تقليل إيراداتها المحققة من الأنشطة المالية. وعليه، ثمة حاجة لتقديم مساعدة بغرض وضع هياكل اقتصادية متنوعة بقدر أكبر.

٤٨ - وفيما يتعلق بالمؤسسات العالية الاستدانة، أُدخلت تحسينات على إدارة هذه المؤسسات لمخاطر النظراء وعلى الإشراف التنظيمي الذي تقوم به المصارف التي تقرض

المراكز العالية الاستدانة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠ أصدرت أيضا مجموعة من المصارف التجارية والاستثمارية الدولية مجموعة من المبادئ التجارية تختص بأنشطة أسواق صرف العملات الأجنبية. وتعالج المبادئ الكثير من الشواغل إزاء الممارسات التجارية التي من المحتمل أن تفضي إلى إحداث اضطراب في الأدوات المحركة للسوق داخل البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الوقت ذاته، أحرزت المؤسسات العالية الاستدانة تقدما محدودا في مجال الكشف العام الإلزامي عن الأنشطة. وعليه، ثمة حاجة لمواصلة بذل الجهود عن طريق الشركات والسلطات التنظيمية الوطنية.

٤٩ - ولم تقتصر الجهود المبذولة بغرض زيادة الشفافية في العمليات المالية عبر الحدود على المراكز المالية الخارجية والمؤسسات العالية الاستدانة، حيث نشرت لجنة بازل نتائج دراسة استمرت سنتين عن ممارسات المصارف النشطة دوليا في مجال الكشف العام عن الأنشطة. وتمثل النتيجة الأساسية التي خرج بها التقرير في أنه، رغم إحراز تقدم جوهري على مدار السنوات الأخيرة في تحسين نوعية ومستوى الكشف عن الأنشطة، فإن ممارسات ذلك الكشف لم تكن متماشية مع التغييرات في الكيفية التي تجري بها المصارف أعمالها وقياس ما تواجهه من مخاطر. ويشير ذلك سؤالا عن القدر من المعلومات التي ينبغي للمصارف أن تتيحها أمام المشاركين في الأسواق المالية الذين يشترون ويبيعون صكوكا مالية بشئى العملات، دون أن تقوم بالضرورة برفع الحاجز القائم بين المعلومات العامة والمعلومات المملوكة لها.

٥٠ - وتمثلت إحدى نتائج العملية الجارية المتعلقة بالتعزيز المالي في إنشاء مؤسسات مالية كبيرة ومعقدة جدا. وقد أثار هذا التطور شواغل إزاء احتمال أن يؤثر فشل هذه المؤسسات تأثيرا سلبيا على استقرار النظم المالية الدولية. وفي ضوء هذه الشواغل، شكل منتدى الاستقرار المالي ووزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية التابعون لمجموعة العشرة ولجنة بازل فرقة عمل مشتركة خلال عام ٢٠٠٠ لاستعراض طرائق التعامل مع المؤسسات الكبيرة والمعقدة جدا في حالة مواجهتها لصعوبات. وتم التعرف على عدد من التدابير التحضيرية لخفض أثر فشل هذه المؤسسات على المشاركين الآخرين بالأسواق. وتقوم شتى السلطات الوطنية باستعراض هذه التدابير.

٥١ - ويستدعي التزايد في تعقد الأسواق المالية العالمية أيضا أن يكون الكشف عن الأنشطة داخل شتى البلدان كافيا ومتسقا إلى حد كبير. وسوف يستلزم ذلك إحداث المزيد من المواءمة بين المعايير المحاسبية.

٥٢ - وعموماً، ما برح الكثير من الجهود يُبذل لتحسين إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، يولى اهتمام خاص بإبرام اتفاق بازل جديد لرؤوس الأموال لتستعيض المصارف به عن اتفاق رؤوس الأموال لعام ١٩٨٨. والهدف الأساسي من الإطار الجديد هو تحسين توافر المتطلبات المصرفية اللازمة لتنظيم رؤوس الأموال مع المخاطر الكامنة وتشجيع زيادة فعالية الإشراف الذي يقوم به المنظّمون المصرفيون. ومن المتوقع إتمام إعداد الاتفاق الجديد بحلول نهاية عام ٢٠٠١ وتنفيذه بحلول عام ٢٠٠٤. وهناك اتفاق واسع على أن تلك المقترحات تمثل خطوة رئيسية للأمام. وما زالت هناك حاجة لإجراء مزيد من التحليل للأثر المحتمل أن يحدثه الاتفاق المقترح قبل عملية التنفيذ. وفي واقع الأمر، هناك شواغل إزاء احتمال أن يفضي تنفيذ الإطار الجديد إلى خفض كبير في الإقراض المصرفي لمعظم البلدان النامية. واحتُج أيضاً بأن الاتفاق الجديد يشجع الإقراض "المرتبط بالدورات" (أى إيجاد الحافز على الإقراض المفرط خلال فترات الازدهار وفرض اقتطاعات شديدة في الإقراض خلال فترات الركود).

دال - شروط وظروف المساعدة الدولية

٥٣ - أبدى المجتمع الدولي منذ فترة طويلة تفهمه لاحتمال احتياج جميع البلدان، حتى الاقتصادات المدارة على أفضل وجه، للمساعدة المالية الدولية بغرض تقديم العون على التكيف مع مشاكل موازين المدفوعات. والمصدر الرئيسي لهذه المساعدة هو صندوق النقد الدولي، وثمة قضية محل قلق بوجه خاص لدى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تتعلق بالدعم المقدم من الصندوق وهى شروط وظروف تقديم هذا الدعم.

٥٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدخل صندوق النقد الدولي تغييرات هامة على تسهيلات الإقراض غير التساهلي. وتبنيها للاستخدام الطويل الأمد لموارد الصندوق وسحب قدر كبير منها بصورة غير ملائمة، طبق الصندوق توقعات السداد المحددة المدّة وزيادات كبيرة في الفائدة على القروض غير المسددة التي تزيد على مستويات معينة. بمقتضى الترتيبات الاحتياطية ومرفق الصندوق الموسع. وتقرر أيضاً ضرورة ألا يُستخدم مرفق الصندوق الموسع إلا في حالات محددة تحديداً جيداً يكون فيها التمويل الرسمي الطويل الأجل ملائماً استناداً إلى حالة موازين المدفوعات الهيكلية الخاصة بالبلد وضآلة إمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال الخاصة. وإضافة إلى ذلك، أُلغيت أربعة مرافق صغيرة الحجم أنشئت للوفاء باحتياجات محددة.

٥٥ - وكان أحد العناصر المحورية في استعراض المرافق المالية التابعة للصندوق هو تعديل حد الائتمان الطارئ كى يكون أكثر جاذبية أمام المستعملين المحتملين له. وشملت التعديلات

تقليل كثافة ترتيبات الرصد، وزيادة التلقائية في إنفاق الموارد. بمجرد تقديم الالتزام من الصندوق، وخفض تكلفة الاقتراض.

٥٦ - وفي خطوة متصلة بذلك، يجري استعراض الشروط المتعلقة بالسياسات التي يفرضها الصندوق على استخدام الأموال المقدمة منه. وهناك اتفاق عام على أنه كان هناك إفراط وقيود في عدد وتفاصيل الشروط المتعلقة بهيكل السياسات المرتبطة بالقروض المقدمة من الصندوق خلال التسعينات مما حال دون فعاليتها التامة. وكانت هناك أيضا شواغل إزاء احتمال أن الشروط المفرطة قد قوضت الملكية الوطنية للبرامج وأعاقت تنفيذها.

٥٧ - وليس القصد من الاستعراض الذي يقوم به الصندوق إضعاف المشروطة، ولكن زيادة فعاليتها وتقليل سميتها التدخلية وتعزيز ملكية البرامج. وعليه، من الأفضل أن تتركز المشروطة على سياسات لازمة لاستعادة الاستقرار والنمو في المجال الاقتصادي الكلي والمحافظة عليهما. ولن يتم تناول القضايا الهيكلية إلا إذا كانت حاسمة في تحقيق هذه الأهداف. وتتمثل الصعوبة في تحديد ما هو حاسم وما هو غير ذلك.

٥٨ - وفي الوقت ذاته، فإن ترشيد برامج الصندوق ليس مجرد مسألة تركيز على الشروط الاقتصادية الكلية. إذ يحتاج البلد في كثير من الأحيان إلى معالجة القضايا الهيكلية التي لا تكون داخل نطاق الخبرة الفنية المتاحة لدى الصندوق بغرض التوصل إلى نتائج اقتصادية كلية مستدامة. وسوف يستلزم ذلك تعاوناً وثيقاً في تصميم البرامج بين الصندوق والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية مع توفير الولايات المتخصصة والخبرة الفنية في مجالات السياسة العامة ذات الصلة.

٥٩ - وينبغي أن يهتم أيضاً استعراض المشروطة بوجه خاص بالجوانب الاجتماعية من برامج التكيف. ويجب أن تولى الأولوية لأضعف البلدان، وأيضاً لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. ويعني ذلك أن ضرورة المحافظة على النفقات الاجتماعية، خاصة على الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، قدمت اقتراحات بضرورة إجراء تحليل لآليات دعم القطاع الاجتماعي الضرورية بالنسبة إلى كل برنامج من برامج التكيف.

٦٠ - واستكمالاً لنشاط الصندوق الرامي إلى مكافحة أزمات موازين المدفوعات، يجري وضع ترتيبات جديدة للتمويل على الصعيد الإقليمي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمد ١٠ من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان مبادرة شيانغ ماى. واقترحت بلدان "آسيان + ٣" تعزيز التعاون المالي الإقليمي من خلال شبكة موسعة من مرافق التبادل فيما بين مصارفها المركزية. وتتضمن المبادرة توسيع نطاق ترتيبات التبادل الحالية المعمول بها داخل الرابطة وإنشاء شبكة لترتيبات التبادل الشائى بين

بلدان الرابطة وجمهورية كوريا والصين واليابان. ووافقت البلدان أيضا على تعزيز أنشطة الحوار والتعاون بشأن السياسات الإقليمية في مجالات الإشراف والرصد، بما في ذلك بالنسبة إلى تدفقات رؤوس الأموال. ومنذئذ، وافقت بلدان الرابطة على اتفاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتبادل الموسع وتم التوصل إلى توافق في الآراء على الإطار الأساسي والمبادئ الأساسية لترتيبات التبادل الثنائي.

٦١ - وشدد المشاركون في الاتفاق على أن ترتيبات التبادل الثنائي مكاملة لمرافق التمويل الدولية القائمة، خاصة ما يقدمه صندوق النقد الدولي. وتم تأكيد أهمية التماسك والاتساق بين أدوات التعاون النقدي الإقليمي ومرافق الصندوق. وبمقتضى اتفاق "آسيان + ٣"، يتم إنفاذ القروض التي تزيد على ١٠ في المائة من الحدود الثنائية المتفق عليها في إطار البرامج المدعومة من الصندوق.

هاء - مشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات وتسويتها

٦٢ - هناك تفهم واسع مفاده أن الالتزام الدولي بمساعدة البلدان على درء الأزمات المالية ينشأ، من جرائه، خطر معنوي يتمثل في اعتقاد الدائنين من القطاع الخاص أنه سيتم إنقاذهم في حالة وقوع الأزمات. لذا، فإنهم يفرطون في المخاطرة بالإقراض. ولدرء ذلك، يستلزم المجتمع الدولي الآن مشاركة القطاع الخاص في تسوية الأزمات، ويمكن أن يشمل ذلك تحديد القروض التي حل أجلها خلال الأزمات أو تقديم قروض جديدة أو قبول سداد جزئي للالتزامات من خلال المفاوضات. وفي الوقت ذاته، سعى المجتمع الدولي إلى إشراكهم في أنشطة درء الأزمات بغية دعم ثقة الدائنين من القطاع الخاص وتشجيع التدفقات المالية الخاصة.

٦٣ - وفي هذا الصدد، أُحرز تقدم في وضع إطار بشأن مشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات وتسويتها. واتفق على هذا الإطار خلال الاجتماع السنوي الذي عقده صندوق النقد الدولي/البنك الدولي في براغ خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويتمثل المبدأ الأساسي في الإطار في أن المستثمرين والدائنين من القطاع الخاص يتعين عليهم تحمل عواقب ما يتخذونه من قرارات. وعليه، لا ينبغي أن يتوقع الدائنون أو المدينون على السواء أنهم سيلقون من خلال الإجراءات الرسمية حماية تامة من النتائج غير المؤاتية.

٦٤ - وبالنسبة إلى بلد يمر بأزمة من الأزمات، يبدأ الإطار بتقييم قدرته على السداد وفرص استعادته لإمكانية الوصول إلى الأسواق. وفي معظم الحالات، ينبغي أن يكون مزيج التمويل الرسمي المحفز وعمليات تكييف السياسات كافيا لأن يستعيد البلد إمكانية الوصول إلى الأسواق بسرعة. بيد أنه في بعض الحالات، عندما يواجه بلد ما احتياجات إلى تمويل

قصير الأجل وتكون الأسواق الخاصة مغلقة أمامه (أى غير راغبة في الإقراض) أو عندما يصبح غير قادر على تحمل عبء ديونه، ستكون ثمة حاجة إلى الجمع بين دائي البلد التابعين للقطاع الخاص كى يتخذوا إجراءات جماعية ترمي إلى تقليل مطالبهم بالسداد الفوري والموافقة على إعادة هيكلة منظمة للالتزامات الديون المستحقة على البلد كإجراء مكمل للمساعدة الرسمية الدولية. وأظهر إطار براغ أيضا أن وقف السداد مؤقتا أو إبقاءه على حالته قد لا يكون هناك مفر منه في حالات مستعصية معينة.

٦٥ - وأفضى وضع إطار براغ وتطبيقه داخل الأرجنتين وتركيا، كذلك في عملية إعادة هيكلة سيادية للديون شملت إصدار بلدان أصغر حجما للسندات، إلى زيادة إدراك القطاع الخاص بأن مشاركته ستكون عنصرا قياسيا في تسوية الأزمات. بيد أن ثمة رأى تتقاسمه قطاعات عريضة بأن من الضروري المضى قدما في تعزيز وضع مجموعة من الافتراضات بأن مشاركة القطاع الخاص ستكون عاملا محوريا في تسوية الأزمات. ويعني ذلك التحرك بقدر أكبر بعيدا عن النموذج المخصص لتسوية الأزمات مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالمرونة المطلوبة لمعالجة كل حالة على حدة وتجنب تدخل المجتمع الدولي بشكل واسع. وعليه، ينبغي أن يستمر العمل في وضع وتنفيذ الإطار كى يوفر قدرا أكبر من الوضوح وإمكانية التنبؤ بالأزمات أمام المشاركين في الأسواق.

٦٦ - وفي هذا الصدد، ثمة حاجة لزيادة إيضاح عدد من مجالات الإطار، بما في ذلك تقييم قدرة البلد على الدفع، وإمكانات استعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وشروط وطرائق تنفيذ حالات التنفيذ المؤقت، وتناظر المعاملة فيما بين الدائنين، وسياسة الإقراض لسداد المتأخرات. وينبغي أيضا تشجيع مواصلة وضع آليات ترمي إلى تحسين الاتصالات بين البلدان المدينة ودائنيها، وكذلك بين المنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

٦٧ - ورغم أن مشاركة القطاع الخاص عنصر محوري في تسوية الأزمات، فإنها لا ينبغي أن تكون بديلا عن التمويل الرسمي في حالات الطوارئ، ولكن مكملة له. إن التسويات السوقية المحضة قد تكون قاسية ومؤلمة بشكل غير مقبول. ويستدعي ذلك إحلال التوازن الملائم بين صفقات التمويل الرسمي ومشاركة القطاع الخاص.

رابعاً - الخاتمة: التعاون الدولي في ظل عالم تسوده العولمة

٦٨ - في ظل الزيادات المؤثرة التي تشهدها التجارة العالمية، والاستثمار المباشر، والتدفقات الرأسمالية، ما برح هناك اتجاه متزايد نحو إحداث تغييرات اقتصادية في أى بلد من البلدان كي تتجلى فيه بشكل متزايد التطورات العالمية. وفي ضوء هذه الروابط القوية، أصبح يتزايد

النظر إلى استقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي وإمكانية التصدي لتحديات التنمية، وتشجيع التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي داخل النطاق الأوسع للحكم الاقتصادي العالمي.

٦٩ - وخلال فترة التسعينات، كان هناك انتقاد متسع موجه إلى التركيز على الصفات المتعددة الأطراف بشأن سياسات خفض التضخم المفرط، وتحرير أسعار السوق، وإتاحة إمكانية الوصول إلى التدفقات المالية والاستثمارية الأجنبية. وتجاهلت هذه التوصيات، التي وصفت في بعض الأحيان بأنها "سياسة اقتصادية كلية سليمة وتصحيح للأسعار"، المقتضيات المؤسسية الأساسية اللازمة لصلاحية السياسات ولم تراعى بالشكل الكافي الأثر الاجتماعي الناشئ عن سياسات الإصلاح، خاصة على الجماعات السكانية الضعيفة. وتجاهلت أيضا الجوانب السياسية من الإصلاح الاقتصادي، التي تستلزم أن يكون هناك إحساس سياسي بـ "الملكية" كي تكون هناك ثقة أكبر في القدرة على التنفيذ.

٧٠ - واليوم، هناك إقرار بأن العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ينبغي ألا يتعارضا مع بعضهما بعضا، ولكن يدخل بعضهما في بعض. ويستلزم هذا النهج الجديد أن تعمل جميع الجهات الفاعلة - فرادى الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية - مع بعضها بعضا بقدر أكبر من التعاون. إن صلاحية العولمة لإفادة الجميع، بما في ذلك أفقر البلدان وأفقر الفقراء، تستلزم تعاوننا عالميا.

٧١ - إن مسؤولية توفير نظام مالي دولي مستقر وملائم للتنمية، تقع بالأساس على عاتق صانعي السياسات على الصعيد الوطني. ومن ثم، يبذل الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية جهودا حثيثة لتوطيد قطاعاتها المالية واتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة. وينبغي مواصلة تشجيع هذه الجهود.

٧٢ - ولكن ينبغي أن تكون هذه العملية ذات اتجاه واحد. وحيث إن هناك مقتضيات للتكيف الهيكلي داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هناك نفس المقتضيات داخل البلدان المتقدمة النمو. ولما كانت التنمية الاقتصادية تؤدي دورا هاما داخل البلدان الصناعية الرئيسية في تهيئة البيئة الاقتصادية الدولية للتنمية، ينبغي لهذه البلدان إيلاء اهتمام أكبر باتساق سياساتها مع الأهداف والأولويات العالمية للتنمية التي ترعاها وتؤيدها. فعلى سبيل المثال، هناك أسباب عالمية وأخرى داخلية للتعجيل بفتح القطاعات المحمية من أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام التجارة الخارجية. إن أولئك الذين يدعون إلى "التجارة الحرة" ينبغي لهم عمل ذلك بشكل متسق. بيد أن رغبتهم في مواجهة المصالح الاقتصادية المحمية بشكل خاص داخل مصالحهم الوطنية العامة الذاتية هي في أغلب الأحوال أضعف مما يتوقعون، الأمر الذي ثبت في إصلاح الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧٣ - وهناك مسألة أخرى هنا تتعلق بالحكم العالمي. فحيث إن التكامل الاقتصادي في تزايد، يتزايد بالتالي دور المنظمات الدولية. إن فعالية المؤسسات الدولية عامل أساسي في وجود نظام اقتصادي ومالي عالمي يتسم بالقوة والاستقرار. ومن المهم تعزيز وتوسيع نطاق شعور الشعوب بالشرعية السياسية للإجراءات الاقتصادية المتعددة الأطراف والدعم الدولي المقدم في إطارها، أي إقامة روابط سياسية واضحة وقوية بين المؤسسات المتعددة الأطراف وشتى مجموعات البلدان. ولكي تُنفذ مهام المنتدى والمؤسسات الدولية بفعالية، هناك حاجة ليس فحسب لأن يكون جميع الأعضاء ممثلين بالشكل الملائم ولكن أيضا أن يكون لهم صوت فعال في صنع السياسات والمشاركة بالصورة الملائمة في صنع القرارات. وحيث إن جميع البلدان ستخضع للقواعد العالمية، فإن عملية وضع هذه القواعد يجب أن تكون قائمة على المشاركة بقدر أكبر. وسوف يتيح ذلك لكل منتدى أو مؤسسة الاستفادة من شتى المنظورات المتعلقة بجميع البلدان المعنية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز فعالية العمليات وكذلك تعزيز الشعور بالملكية والثقة.

٧٤ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على تعزيز الاتساق والتماسك والتكامل فيما بين شتى الهيئات الدولية التي تتناول القضايا المالية والتجارية والإنمائية. وهناك بالفعل بعض الترتيبات القائمة فعلا من أجل مثل هذا التعاون والتنسيق. ومع ذلك، ثمة حاجة لعمل أكثر من ذلك كثيرا بغرض مواصلة تمديد وتعزيز التماسك والاتساق فيما بين المؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، وشتى المنتديات واللجان. وينبغي أن يكون لذلك الأولوية في عملية التمويل لأغراض التنمية.

٧٥ - ويستلزم قيام تعاون أكثر فعالية فيما بين الهيئات الدولية تحسين التنسيق على الصعيد الوطني فيما بين شتى الوزارات الحكومية. ويرر ذلك أيضا الحاجة إلى التماسك الداخلي في مجال السياسات.

٧٦ - ويمكن للتعاون الاقتصادي والمالي فيما بين مجموعات البلدان الإقليمية أن يكون تكملة فعالة للأنشطة على الصعيد العالمي. وتوفر المجموعات الإقليمية فرصا للمشاورات والتنسيق في مجال الاقتصاد الكلي، ورصد مواطن الضعف المالية وإدارة خطط المساعدة المتبادلة، وتمثل مبادرة آسيان + ٣ أحد الأمثلة على ذلك. ويمكن أيضا للمبادرات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في تمثيل مصالح البلدان النامية داخل المؤسسات والمنتديات الدولية. ومن خلال هذه الوسائل، تستطيع الهياكل والعمليات داخل المؤسسات العالمية أن تصبح أكثر شمولا دون أن تفقد إمكانية تطبيقها أو فعاليتها.

٧٧ - وحيث إن القطاع الخاص يمثل النصيب الكاسح من التدفقات المالية الدولية، فإنه يضطلع بمسؤوليات هامة ولا بد منها في درء الأزمات وتسويتها. ومن ثم، تركزت أساسا المناقشة حول إسهام القطاع الخاص في الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي على "إشراكه"

في تسوية الأزمات. وحسب المشار إليه أعلاه، لا يكفي ذلك وقد تحول الاهتمام بشكل متزايد إلى دور القطاع الخاص في درء الأزمات.

٧٨ - وفي هذا الصدد، يمكن تطوير الحوار المعزز، والاتصال المتبادل بشكل نشيط ومنتظم بشأن قضايا السياسات بهدف زيادة الاستقرار في نشاط القطاع الخاص، خاصة داخل الأسواق الناشئة. ويفترض ذلك مستويات أكثر تقدماً كثيراً من أوجه التفاعل والشراكة، على كل من الصعيد الوطني والعالمي. ومن خلال هذا الحوار، يمكن وضع إطار يوفر قدراً أكبر من الوضوح بشأن دور كل طرف من الأطراف المعنية ونياته وإجراءاته. ويمثل إنشاء الفريق الاستشاري لأسواق رأس المال، وهو آلية للحوار مع المؤسسات المالية الخاصة الأكبر حجماً داخل صندوق النقد الدولي، على النحو المشار إليه آنفاً، مبادرة هامة في هذا الصدد. ويجري النظر في طرائق هذه التبادلات بشكل أعم في المجال المالي داخل إطار عملية التمويل لأغراض التنمية، التي شرعت ذاتها في عدد من التفاعلات بين قطاع الأعمال والحكومات بغية المساعدة على تطوير التفكير في هذا المجال.

٧٩ - والتعاون الأوثق مع الجماعات المدنية والمنظمات غير الحكومية الممثلة للمجتمع المدني مدرج بنفس القدر على جدول الأعمال بغرض تعزيز العمليات الدولية. ويتزايد النظر إلى مساهمة المجتمع المدني في المناقشات المتعددة الأطراف بوصفها عنصراً حيوياً. وأصبح من الأوضح أن قبول الرأي العام العالمي لأى إجراءات دولية يكتسب أهمية عظيمة. وسيكون نجاح العمل ضئيلاً إذا كان غير مدعّم من القواعد الشعبية.

٨٠ - ولقد أحدثت عولمة النشاط الاقتصادي والمالي آثاراً واسعة على الاقتصادات الوطنية وبالتالي على الجهود المشتركة بين الدول والمتعددة الأطراف الرامية إلى السيطرة عليها. ويستلزم الحكم العالمي المعزز عمليات تبادل تكملية ومعززة فيما بين جميع الأطراف المعنية. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة من بين أولئك الذين يقدمون منظوراتهم اللازمة لتعيين القضايا الناشئة والفجوات في السياسات والذين يجتمعون ويسرون الحوار وبناء توافق الآراء بشأن السياسات إزاء المشاكل الاقتصادية والمالية والإنمائية. وسوف يكون المؤتمر المعني بالتمويل لأغراض التنمية الذي سيعقد في المكسيك، خلال آذار/مارس ٢٠٠٢ فرصة كي تضطلع المنظمة بذلك الدور.